



وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولة الكويت



نشرة الصحافة



اليوم: الاثنين

التاريخ: ٢٣-٦-٢٥-٢٠٢٥

لتسريع الفصل بالنزاعات وتعزيز العدالة

السميط: لجان فحص الطعون بـ «التمييز» تدعم جهود القضاء

وأوضح أن هذه الخطوة تعد استجابة لما تضمنه الخطاب السامي لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد من دعوة إلى تطوير العمل وتسريع الفصل في النزاعات على نحو يعزز أسس العدالة في البلاد. وأكد الوزير السميطة استمرار التنسيق مع الجهات ذات الصلة، وتوفير مختلف أوجه الدعم اللازم بما يعين السلطة القضائية على أداء مهامها ويسهم في تعزيز كفاءة المنظومة القضائية.



ناصر السميطة

انتظام عمل المرفق القضائي واستمراره بوتيرة منتظمة ومطرده.

كونا - أكد وزير العدل ناصر السميطة أن موافقة مجلس الخدمة المدنية على طلب وزارة العدل بإنشاء عشر لجان قضائية تتولى فحص الطعون المترجمة لدى محكمة التمييز والتي تجاوز عددها 81 ألف طعن، تأتي في إطار جهود الوزارة الرامية إلى دعم مرفق القضاء وأضاف الوزير السميطة في بيان صادر عن الوزارة أمس، أن هذه اللجان تسهم في تمكين محكمة التمييز من التعامل مع هذا الكم الكبير من الطعون، بما يكفل

| اليوم | التاريخ | الصفحة | العدد |
|---------|------------|--------|-------|
| الاثنين | ٢٣-٦-٢٥٠٢٥ | ٣ | ١٦٤١٢ |

طالب بتفعيل الجلسات عن بُعد "المحاميين": نرفض المغالاة بالرسوم القضائية

مطالبات بتعديل عدد من التشريعات وتطوير منظومة العدل

■ جابر الحمود

- اعتماد الوكالة الإلكترونية
 - تفعيل محاضرات الجلسات الإلكترونية على خط مواز، دعت الجمعية إلى الإسراع بإقرار عدد من التعديلات التشريعية، شملت:
 - تعديل قانون تنظيم مهنة المحاماة
 - تفعيل قانون التوثيق الأهلي الإلكتروني
 - تعديل قانون المرافعات
 - تعديل قانون محكمة الأسرة
 - إنشاء المحاكم الاقتصادية
 - إقرار قانون التحكيم والوساطة والتوفيق وتطويره إلكترونياً
 - تنظيم شركات الإعلانات القانونية
- وأكدت أن هذه المبادرات تأتي في سياق سعيها المستمر لتحديث التشريعات، وتبني أدوات رقمية تساهم في تحقيق العدالة الناجزة، وتعزيز بيئة التقاضي بما يواكب التطور القانوني والتكنولوجي العالمي.

سلّمت جمعية المحامين وزير العدل المستشار ناصر السميّط مذكرتين تفصيليتين، ضمن رويتها المستقبلية "المحامي 2025" ومبادرة "العدل بلا ورق"، الهادفة إلى تطوير بيئة العدالة وتحديث البنية القانونية في البلاد.

وأكدت الجمعية في المذكرة الأولى أهمية تحقيق العدالة الميسرة لجميع فئات المجتمع، مشددة على رفض أي مغالاة في الرسوم القضائية، كما طالبت بعدم المساس بحق التقاضي باعتباره حقاً دستورياً مكفولاً للجميع، مع مراعاة الظروف الاقتصادية للمواطنين والمقيمين.

أما المذكرة الثانية، فقد ركزت على تطوير المنظومة العدلية من خلال حزمة مقترحات تقنية وتشريعية، أبرزها:

- تفعيل نظام الجلسات عن بُعد

| اليوم | التاريخ | الصفحة | العدد |
|---------|-----------|--------|-------|
| الاثنين | ٢٣-٦-٢٠٢٥ | ٥ | ١٩٨٩٣ |



القضاء

الراي

بعد أن أثبت التقرير الطبي أنه مسؤول عن تصرفاته

«التمييز» تؤيد إعدام المتهم بقتل أحمد الجلال

بأفعاله الأثمة روحاً بريئة بغير نذب، وحرمة المحني عليه من أقدس حقوقه في الدنيا وهو حق الحياة، بأن أطاع هواه واتبع شيطانه معذرياً تظاولاً».

معتزراً بجريمته. وسبق للنيابة أن توافقت أمام المحكمة وطالبت بإعدام المتهم «الذي عمد إلى قتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق وأزهمق

باشرت التحقيق في جريمة قتل أحمد الجلال شقيق النائب السابق متعب الجلال طعنأ في مشاجرة بمنطقة هدية بعد أن سلم المتهم نفسه إلى الشرطة

قد طالب بعد ورود تقرير الطب النفسي الذي يثبت أن المتهم مسؤول عن تصرفاته بإبزال أقصى عقوبة بالمتهم وهي الإعدام، وكانست النيابة العامة

بعد أن أثبت التقرير الطبي أن المتهم مسؤول عن تصرفاته واعترافه أمام المحكمة بارتكابه لجريمته. وكان المحامي حسين العصفور

| كتب أحمد لازم |

أيدت محكمة التمييز حكم محكمة الاستئناف، والجنايات بإعدام قاتل المغفور أحمد الجلال

| اليوم | التاريخ | الصفحة | العدد |
|---------|---------|--------|-------|
| الاثنين | ٢٣-٦-٢٥ | ١٦ | ١٦٤١٢ |

تغريم مدير "تعاونية" أهدر 72 ألف دينار من أموال المساهمين

إعفاء عدد من الموظفين من نظام البصمة دون سند قانوني، إلى جانب تعيين موظفين جدد رغم عدم حاجة الجمعية إليهم، ما اعتبر هدراً في الموارد البشرية والمالية. وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية، وحرصاً منها على متابعة مثل هذه القضايا، قد شكلت لجنة تحقيق مختصة فور تلقيها شكوى من مساهمين في الجمعية، انتهت بعد مراجعة المستندات والعقود والبيانات الإدارية والمالية، إلى ثبوت وجود مخالفات جسيمة ارتكبها المدير المعني. وبناء على نتائج التحقيق، أحيلت القضية إلى النيابة العامة، التي باشرت بدورها التحقيقات، وقدمت المتهم للمحاكمة، حيث أصدرت محكمة الجنايات حكماً بتغريمه وتحمله مسؤولية الأضرار بالأموال العامة.

في واحدة من أبرز قضايا التجاوزات المالية والإدارية داخل القطاع التعاوني، قضت محكمة الجنايات بتغريم مدير إحدى الجمعيات التعاونية - معين بقرار إداري - مبلغ 5 آلاف دينار، إثر ثبوت إدانته بالإضرار العمدي بأموال المساهمين، وتسببه بخسائر مالية تجاوزت 72 ألف دينار. وفي تفاصيل القضية، عهد المتهم إلى تأجير 48 شاليهاً في أحد المنتجعات السياحية بمبلغ 56 ألفاً و160 ديناراً، من دون التنسيق مع المساهمين أو التأكد من رغبتهم في الاستفادة منها، وتبين لاحقاً عدم حضور المساهمين، ما أدى إلى عدم استغلال الشاليهات، وتكبيد الجمعية خسائر مالية جسيمة. من جهة أخرى، كشفت أوراق القضية عن تجاوزات إدارية بينها

| اليوم | التاريخ | الصفحة | العدد |
|---------|-----------|--------|-------|
| الاثنين | ٢٣-٦-٢٠٢٥ | ٥ | ١٩٨٩٣ |



وزارة العدل إعلان عن بيع عقار بالمرزاد العلني

مكونات العقار كالتالي:

- الدور الأرضي: يحتوي على ملحقين يحتوي كل منهما على غرفتين وصالة بالإضافة إلى غرفة حارس.
- الثلاثة أدوار المتكررة: يحتوي كل دور على شقتين كبيرتين مكونتين من غرفتين وصالة بالإضافة إلى شقتين صغيرتين مكونتين من غرفة وصالة.
- السطح: غير مستغل.
- العقار مطابق للمواصفات العامة والخاصة الواردة بالوثيقة رقم 3181 لسنة 1975.
- وعليه قام السيد خير الدرية ببيع العقار وتدوين ملاحظاته تمهيدا لتقدير قيمة العقار.

ثانياً: شروط المرزاد:

- أولاً: يبدأ المرزاد بالثمن الاساسي قرين العقار، ويشترط للمشاركة في المرزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل، بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه، أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
- ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
- ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل، وإلا أعيدت المرزادة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
- رابعاً: إذا أودع المرزاد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المرزاد عليه، إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من قبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المرزاد، ففي هذه الحالة تعاد المرزادة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
- خامساً: إذا لم يقم المرزاد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة للغش تعاد المرزادة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المرزاد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
- سادساً: يتحمل الراسي عليه المرزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 دك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
- سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.
- ثامناً: يقر الراسي عليه المرزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تتبعية:

- 1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.
- 2 - حكم رسو المرزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
- 3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات على أنه "إذا كان من نزع ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه مستأجر بقوة القانون، ويلتزم الراسي عليه المرزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه باجرة المثل".

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المرزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص، عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار / رئيس المحكمة الكلية

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمرزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق 2025/7/10 - قاعة 5 - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2023/724 ببيع/3 المرفوعة من:

- 1 - هاني عبدالله عبداللطيف العثمان.
- 2 - حامد عبدالله عبداللطيف العثمان.

- ضد:
- 1 - كمال عبدالله عبداللطيف العثمان.
- 2 - نعمان عبدالله عبداللطيف العثمان.
- 3 - وفاء عبدالله عبداللطيف العثمان.
- 4 - شاكر عبدالله عبداللطيف العثمان.
- 5 - أحمد محمد فاروق يعجور.
- 6 - عبدالله محمد فاروق يعجور.
- 7 - باسل محمد فاروق يعجور.
- 8 - مدير عام بلدية الكويت - بصفته.
- 9 - مدير إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل - بصفته.

أولاً: أوصاف العقار

وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة.

أولاً: عقار الوثيقة رقم 2019/8360 الواقع في حولي - قطعة رقم 145 - قسيمة 4 - من مخطط رقم م/ 19360 - ومساحته 912م²، بثمن اساسي قدره 1200000 دك (مليون ومائتا ألف دينار كويتي).

ثانياً: عقار الوثيقة رقم 2019/8359 الواقع في حولي - قطعة رقم 45 - قسيمة 19 - من مخطط رقم م/ 19263 - ومساحته 763م²، وذلك بالمرزاد العلني بثمن اساسي قدره 1000000 دك (مليون دينار كويتي).

ملاحظة: يوجد مخالفات:

- 1 - يوجد زيادة بناء في الدور الأرضي.
- 2 - تم إغلاق بلوكية الدور الثالث بمواد خفيفة.

وفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف:

قامت الخبرة بالانتقال إلى العقارات موضوع النزاع الكائنة في منطقة حولي بتاريخ 2017/5/8 وبمعاونة السيد خير الدرية/ خالد الخضير، وإبراهيم وكيل المدعين ومفوضهما وذلك لمعاينة العقارات تمهيدا لتقدير قيمتها وتمت المعاينة على النحو التالي:

العقار الأول:

عبارة عن بناية استثمارية تقع في منطقة حولي قطعة 145 قسيمة 4 شارع 16 والمتفرع من شارع ابن خلدون ومساحتها 912م²، حالة البناية قديمة والتكليف عادي، وأجهزات البناية عبارة عن حجر جيري مع صيغ ولا تحتوي على مصعد، والبناية مكونة من دور أرضي وأول وثاني وسطح، وتبين للخبرة أن الشقق مسكونة ومستغلة من قبل الغير ولم تتمكن من المعاينة من الداخل، وأفاد الحاضر عن المدعين بأن مكونات العقار كالتالي:

- الدور الأرضي: يحتوي على ملحق مكون من ثلاث غرف بالإضافة إلى بخار مستغل مكنسجة، وكذلك يحتوي على أربع شقق.
- الدور الأول: يحتوي على أربع شقق.
- الدور الثاني: يحتوي على أربع شقق. السطح غير مستغل.
- العقار مطابق للمواصفات العامة والخاصة الواردة بالوثيقة رقم 719 لسنة 1971.

وعليه قام السيد خير الدرية بمعاينة العقار وتدوين ملاحظاته تمهيدا لتقدير قيمة العقار.

العقار الثاني:

عبارة عن بناية استثمارية تقع في منطقة حولي قطعة 45 قسيمة 19 شارع 314 وتقع على زاوية ومساحتها 763 متراً مربعاً، حالة البناية متوسطة إلى قديمة، التكليف عادي، ووحدات الواجبات مكونة من حجر جيري مع بورسلان لون بني، وتحتوي على مصعد لا يعمل، ومكونة من دور أرضي وثلاثة أدوار متكررة وسطح.

تبين للخبرة أن الشقق مسكونة ومستغلة من قبل الغير ولم تتمكن الخبرة من المعاينة من الداخل، وأفاد الحاضر عن المدعين بأن

| اليوم | التاريخ | الصفحة | العدد |
|---------|-----------|--------|-------|
| الاثنين | ٢٣-٦-٢٠٢٥ | ٤ | ١٧٤١٥ |



الوفيات

الوفيات

- **جلثم عبدالله إبراهيم الأنصاري، أرملة/ إسماعيل علي إسماعيل، 65 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 98712000، نساء: خيطان، قطعة 3، شارع إبراهيم بن أدهم، منزل 201.**
- **أمين محمد شريف العوضي، 97 عاماً، (شيعة)، رجال العزاء في ديوان العوضي، تلفون: 99426786، 99653010، نساء: اليرموك، قطعة 2، الشارع الأول، جادة 14، منزل 3.**
- **كامل عبدالرسول أحمد الشواف، 68 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في ديوان الشواف، منطقة الدسمة، ق3، ش القاهرة، تلفون: 97603790، نساء: مشرف، ق5، ش7، جادة 1، منزل 3، تلفون: 66822228.**
- **خالد طامي محمد العازمي، 60 عاماً، (شيعة)، رجال العزاء في المقبرة، تلفون: 50009794، 51799977، نساء: فهد الأحمد، قطعة 3، شارع 330، منزل 43.**

«إنا لله وإنا إليه راجعون»